

## الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية (TRIMS)

على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

**Possible implications of the TRIMS On foreign direct investment flows to Algeria**مسعي عبد الكريم<sup>1</sup>، بودوشن ياقوتة<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة الشلف، Messai\_karim@live.com<sup>2</sup> جامعة عين الدفلى، Boudoucheneyaqouta@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/07/20

تاريخ القبول: 2019/06/28

تاريخ الاستلام: 2019/05/22

**ملخص:**

كانت أبرز التغييرات الاقتصادية خلال القرن الواحد والعشرين اتجاه أنظار دول العالم نحو انتقال حركة رؤوس الأموال، وما كانت جولات اتفاقية الجات التي توجت بولادة المنظمة العالمية للتجارة إلا ركن فعال لتحرير التجارة الدولية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مجموعة من الاتفاقيات أبرزها اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية.

الجزائر كغيرها من دول العالم تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين والتفاعل مع التغييرات الحاصلة على مستواه، وذلك بتوفير مناخ استثماري خصب لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ومن جهة أخرى تحاول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فبانضمامها ستصبح عضوا موقعا على جميع اتفاقياتها، وبهذا سيكون لهذا العديد من الآثار على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، المنظمة العالمية للتجارة.

<sup>1</sup> مسعي عبد الكريم، Messai\_karim@live.com

**Abstract:**

The most significant economic changes during the twenty-first century trend attention of the world towards the transfer movement of capital, and the rounds of the GATT, which culminated in the birth of the World Trade Organization only corner effective liberalization of international trade as well as foreign direct investment through a series of agreements notably the Convention on investment procedures related international trade.

Algeria, like other countries of the world are trying to integrate into the global economy since then and interact with changes in the level, and providing investment climate to attract these foreign direct investment on the one hand and the other hand is trying to join the World Trade Organization, she will become a signatory to all conventions, and this this will have many effects on foreign direct investment (FDI) flows toward her.

Key words: foreign direct investment (FDI), the Convention on trade-related investment measures TRIMS, the World Trade Organization.

**1. مقدمة:**

يجب أدت أمواج العولمة التي اجتاحت العالم إلى ترك بصماتها على جميع الأصعدة خصوصا على الصعيد الاقتصادي، وذلك من خلال راكبي الأمواج الثلاث الذين أطلقت عليهم تسمية ثالوث العولمة فيما بعد وكانوا المنظمات الدولية المتمثلة في "البنك العالمي" الذي سيطر على النظام المالي العالمي، و"صندوق النقد الدولي" الذي أحكم قبضته على النظام النقدي العالمي والضلع الثالث "منظمة التجارة العالمية" التي بسطت هيمنتها على النظام التجاري العالمي.

تعتبر منظمة التجارة العالمية الوريثة الشرعية والوحيدة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT وهذا بعد انعقاد مجموعة من الجولات نتج عنها اتفاقيات تضمنت مواضيع تتعلق بتحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال وكان أبرزها الاتفاق المتعلق بجانب إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية، فمن أهم التطورات والتحويلات التي عرفتها مرحلة النظام العالمي الجديد هو بروز ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مهم وكبير مكان عمليات الإقراض الدولي والتصدير وبذلك صار مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية، حيث أصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي

المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الفكرية الاقتصادية تهتم به لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكّنها من تنمية اقتصاداتها في ظل توفيرها للمناخ الخصب الذي يجذب هذه الاستثمارات نحوها.

حيث يقول "والترريستون": (رأسمالي ذهب إلى المكان الذي يحتاج إليه، ويبقى في المكان الذي يحسن معاملته)، هكذا هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعدّ حركتها أحد أنواع حركة رؤوس الأموال الدولية، لكنها على عكس الأنواع الأخرى تبقى في المكان الذي يحسن معاملتها، فتمثل التدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي عاملا أساسيا في الديناميكية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهتم ببذل جهد متواصل للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبانضمامها لها ستصبح طرفا قابلا وموقعا على جميع الاتفاقيات المبرمة بما تحويه من التزامات قانونية وتجارية اتجاه الدول أعضاء المنظمة وبهذا يصبح اقتصادها متأثرا بهذه الاتفاقيات.

### 1.1 مشكلة البحث

لتحليل ودراسة موضوع هذا البحث حاولنا الانطلاق بطرح السؤال الجوهرى التالي:  
\*-ما هي الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في حال انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟  
ويتفرع عن هذا السؤال الجوهرى مجموعة من أسئلة يمكن عرضها فيما يلي:

ما ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وما أشكاله؟

ما هو محتوى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS؟ وما أهدافها؟

ما هي إيجابيات وسلبيات اتفاقية TRIMS على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؟

### 2.1 فرضيات البحث

الفرضية 1: مضمون هذه الاتفاقية هو حصول المستثمر الأجنبي على الخدمات ومستلزمات الإنتاج على نفس المزايا والحوافز التي يحصل عليها المستثمرون الوطنيون. وعلى اعتبار أن الدول النامية تسعى إلى تعظيم صافي مكاسبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الجانب الآخر تحرص الدول صاحبة رأس المال وهي الدول المصنعة على الاستئثار بالنصيب الأكبر من مكاسب تواجد رؤوس أموالها في الدول النامية. أما عن أهم هدف من اتفاقية (TRIMS) هو القضاء بصورة تدريجية على إجراءات الاستثمار التي تقيد وتضر التجارة الدولية.

الفرضية 2: يتمثل الأثر الإيجابي للاتفاقية في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر أما أبرز أثر سلبي قد يتمثل في فقدان مورد مالي كان يدخل الخزينة العمومية في شاكلة ضرائب.

### 3.1 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون أنه يسלט الضوء على أحد المواضيع المثيرة للاهتمام على مرّ السنين إنه "الاستثمار الأجنبي المباشر" وأحد أبرز الاتفاقيات التي أبرمت على مستوى دولي، كما تكمن أهميته في تناوله لدراسة إسقاطيه لمحتوى الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، الذي يشهد جملة من التغيرات والحركية فإقليميا تمّ إمضاء اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، والتوجه الدولي متواصل للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال المفاوضات الدورية.

### 4.1 أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية إضافة إلى:

-إبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وتبع تطور ظهوره عبر الزمن وصولا إلى يومنا هذا؛

-دراسة محتوى الاتفاقية لتوضيح أهم دوافع الدول الأعضاء توقيعها؛

-تحليل أهم الآثار بشقها السلبي والإيجابي التي من الممكن أن تحدثها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

### 5.1 أسلوب البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان محتوى اتفاقية TRIMS، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع بروز الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عبر التاريخ، والمنهج التحليلي الاستنباطي للقيام بدراسة إسقاطيه لمحتوى الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري ومحاولة استشفاء واستنتاج أهم الآثار الممكن حدوثها على مستوى حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في حال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

## 2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أشكاله وأهدافه:

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: تحتل الاستثمارات المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث توصل المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا في مارس 1921 إلى أن الاستثمارات الدولية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، واعتبروا الشركات متعددة الجنسيات المعبر الأساسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل، وبعد ذلك ومن هذا المنطلق تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتنوعت البحوث والدراسات حول هذا الموضوع وكانت أهم هذه التعاريف ما يلي:

- عرفت "منظمة التجارة العالمية (OMC)" الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: "استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسيى البلد الأم بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد آخر يسيى البلد المستقبل مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الأصل"؛ (وايلس، 1998، صفحة 74)

- تعرّفه "المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق اسيا" بأنه: "كل نوع من انواع الموجود والمتضمن الاملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل الرهونات العقارية والخطوط الانتاجية والتعهدات، بالإضافة الى الاسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية وامتياز الاعمال الخاص بالزراعة او استغلال المصادر الطبيعية"؛ (UNCTAD, 1999)؛

- يعرفه "صندوق النقد الدولي" في أحد تقاريره بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدول يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"؛ (قدي، 2005، صفحة 251)

- كذلك يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب "Rymand Bernard": "عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتداء في إنشاء المؤسسة" (Bernard, 1997, p. 91)

## 2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تنقسم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أو مسارات غزو الأسواق الدولية من منظور استراتيجيات الأعمال وكيفية ولوج الشركات المتعددة الجنسيات الأسواق إلى الأشكال التالية:

1.2.2. الاستثمار المشترك: هذا الشكل قدمت له مجموعة من التعاريف نستعرض بعضها منها (قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، 2003، الصفحات 15-16):

- يرى "كولد (Kolde)": أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية.....الخ";
- أما "تيربسترا (Terpstra)" فيرى أن الاستثمار المشترك: "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه";
- يقول "ليفجستون (Livingstone)" "أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارًا مشتركًا".

ومن الجدير بالذكر أن ظهور صيغة المشاركة وقبول الشركات متعددة الجنسية بها في حال عدم السماح لها بالتملك الكامل من طرف الدولة المضيفة يعود إلى سببين (Investment, 2002, p. XV)

الأول : هو موقف الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات حيث وضعت قيود كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، كما ان بعض الدول تحضر تماماً نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

أما السبب الثاني: فيعود الى المتغيرات الدولية الحالية التي دفعت الشركات متعددة الجنسيات الى التفاوض مع حكومات الدول المضيفة للدخول معها في مشروعات مشتركة، ومن اهم هذه

المتغيرات تزايد حدة المنافسة بين تلك الشركات على غزو الأسواق العالمية بما فيها أسواق الدول النامية، وخصوصاً بعد زيادة عدد الشركات متعدد الجنسيات وتوسع قدراتها وإمكانيتها. 2.2.2. الاستثمار المملوك كلياً للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. كما أنه الشكل المفضل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، حيث يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية. (أبوقحف، صفحة 273)

3.2.2. مشروعات أو عمليات التجميع: قد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة.... الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه، كما تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

\*-عمليات الاندماج أو التجميع: وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة (أبوقحف، صفحة 174) أو التابعة، وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر. (mishra, 2001)

\*-المناطق الحرة: (نبيلة، 2001، صفحة 18) ظهرت المناطق الحرة في الستينات وفي نهاية 1990 تم تعداد 55 بلداً لجأ إلى المناطق الحرة الصناعية، ولجأت الجزائر كغيرها من

البلدان إلى إنشاء المناطق الحرة لما لها أهمية في تنمية الاستثمار وما ينجم عنها من آثار اقتصادية هامة في تنمية الاستثمار والنقد الأجنبي والقيمة المضافة فضلا عن التكنولوجيا، وقد عرفت المناطق الحرة بأنها مساحات حدودها مضبوطة تمارس فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات وتنتقل فيها السلع بكل حرية.

### 3.2. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لأي مشروع استثماري أهداف عديدة سواء بالنسبة للدولة المضييفة أو الشركة صاحبة المشروع أبرزها:-

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضييفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها ودفعة قوية للتنمية الاقتصادية؛
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية سواء كانت الدولة التي تنتهي إليها الشركة صاحبة المشروع أو الدول المصدّرها؛
- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضييفة؛
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- المساهمة في تدريب ونقل الخبرة لليد العاملة المحليّة؛
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول بالنسبة للشركات المستثمرة؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال وفورات الحجم الاقتصادية والمنافع الاجتماعية أبرزها التشغيل وامتصاص البطالة التي تحقق نتيجة لتواجهه ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتوسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق والوظائف الإدارية..... إلخ إلى البلد المضييف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضييف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.



#### 4.2. أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي:

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات وليس على الدول المضيفة، ويؤكدون وجهة نظرهم من خلال تبريرهم بأنها هي المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال نقلها لأرباحها خارج الدول المضيفة.<sup>1</sup>

بينما يرى أنصار النظرية الحديثة أن كلا من طرفي الاستثمار تربطهم علاقة المصلحة المشتركة فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما. (قحف، نظريات التدويل، 2001، الصفحات 14-15)، لكن الواقع العملي يؤيد آراء النظرية الحديثة، فقد برهن هذا الواقع على أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية، (Hermes & Lensink, pp. 150-153)، وأبرز مثال على ذلك دول النمر الآسيوية وسياستها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لغرض التنمية الاقتصادية وأبرز تجربة هي التجربة الماليزية.

على الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي منذ فترة السبعينيات، إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ فترة الثمانينيات، وبصفة خاصة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982، وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد أعبائها إلى الدول الدائنة المتقدمة، ذلك الأمر الذي أدى إلى تفضيل الدولة المتقدمة وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأساليب التمويل الأخرى للمشروعات المقامة في الدول ذات العجز المالي على حساب منح القروض.

حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في التالي:

أ- اختلاف نظرتها إلى الاستثمارات الأجنبية من النظرة العدائية، باعتبارها نوعا من التدخل في الاقتصاد الوطني إلى محفز لتلك الاستثمارات اقتناعا من تلك الدول بالدور الكبير الذي تقوم به تلك الاستثمارات في سد فجوة (الادخار-الاستثمار) والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية... الخ.

ب-قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصاداتها لإحلال نظام اقتصاد السوق بدلا من الاعتماد على الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي (النظام الاشتراكي)، مما ترتب عليها لتخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إلى داخل أراضيها .

الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار جولة أورغواي مما ترتب عنه

مطالبة الدول النامية والدول المتقدمة على حدّ سواء إلى ضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة، ويأتي هذا لاهتمام بسبب القيود التي كانت تعيق الاستثمار وحركة التجارة الدولية من ناحية وإعاقه تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء في اتفاقية GATT من ناحية أخرى.

3. ماهية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) وأثارها المحتملة على الجزائر

1.3. مفهوم اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (Trade Related Investment Measures) 1.1.3. نبذة عن اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة: بعد العرض السابق للتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول لوحظ خلاله خروج رؤوس الأموال الوطنية الدائم للدول المتقدمة الصناعية من موطنها الأصلي للبحث عن مواقع استثمارية جديدة تستثمر بها مواردها المالية وخبراتها التكنولوجية المتطورة بهدف زيادة ربحها وتراكم رؤوس أموالها ووجدت في الدول النامية غايتها ، إذ تتوفر في هذه الأخيرة على : الأمن ، اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية.

ولتحقيق ذلك تطلب عقد عدّة اتفاقيات ثنائية ومفاوضات تفاهم مباشرة وغير مباشرة عن طريق وكالات الأمم المتحدة كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي وغيرها للحصول على كافة التسهيلات، وضمان مناخ استثماري خصص بضمانات لحرية دخول رؤوس أموالها وخروجها.

لهذا ضغطت الشركات المتعددة الجنسيات على الدول الصناعية المتقدمة التابعة لها لبحث الإجراءات المرتبطة بالاستثمار التجاري على طاولة مفاوضات الأوروغواي بهدف وضع اتفاق يسهل شروط الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

فموضوع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة عُرض قبل جولة الأوروغواي بخمس سنوات حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية كما أنه لم يلق ترحيبا واسعا من الدول المتقدمة وكانت الحجة المسوغة ضد هذا الاقتراح هو أن "الجات" ليست مختصة قانونا بالنظر في سياسات الاستثمار (محمد الغزالي، صفحة 16). وبحلول عام 1993 انتهت جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي مثلت منعرجا تاريخيا حاسما في النظام التجاري العالمي، فخلال هذه الجولة تم إبرام العديد من الاتفاقيات أبرزها اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والمتعلقة بالشروط التي تضعها الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أو تشويه التجارة الدولية، فخلالها تناولت "الجات" لأول مرة موضوعات خاصة بالاستثمارات الأجنبية في جوانبها المتعلقة بالتجارة، هذا الموضوع الذي كان يتم التعامل معه في ظل المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CRIDI التابع للبنك الدولي أو من خلال القواعد العامة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة أو الاونكتاد أو الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

2.1.3. تعريف اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS: هو أول اتفاق دولي يضع أسسا لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت بعد ذلك تنظمه المنظمة العالمية للتجارة حيث ألزم الدول الأعضاء بتخليها عن تطبيق عدد من إجراءات الاستثمار التي تخالف مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية وذلك بهدف تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، كما يوصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.1.3. محتوى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS: يتكون اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) من تسع مواد وملحق للاتفاق أمكن تلخيص محتواها كما يلي:

• الشمول Coverage نطاق تطبيق الاتفاق: ينطبق هذا الاتفاق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع وحدها، أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات فقد تمت معالجتها في إطار الإتفاقية العامة للخدمات GATS؛

• المعاملة الوطنية والقيود الكمية **National Treatment and Quantitative Restrictions** دون مساس بالحقوق والالتزامات الأخرى في غات 1994 لايجوز لأي عضو أن يطبق تدابير الاستثمار متصلة بالتجارة لاتتفق مع أحكام "غات" 1994، خصوصا مبدأ الإلتزام بالمعاملة الوطنية، ومبدأ الإلتزام بإلغاء القيود الكمية؛

• البلدان النامية الأعضاء **Developing Country Members**: يلغي كل عضو تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تم الاخطار عنها خلال عامين من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان المتقدمة الأعضاء وخلال خمسة أعوام بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء، وخلال سبعة أعوام بالنسبة للبلدان الأعضاء الأقل تقدما؛

• يجوز لمجلس التجارة في البضائع بناء على طلب أن يمد الفترة الانتقالية لالغاء تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نموا، التي تثبت وجود صعوبات خاصة في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق. ويأخذ مجلس التجارة في البضائع في اعتباره عند النظر في هذا الطلب الاحتياجات الانمائية والمالية والتجارية الفردية للعضو المعني ، كما أنه لا يجوز لأي عضو أن يعدل ، خلال الفترة الانتقالية ، أحكام أي تدابير استثمار متصلة بالتجارة؛

• الاخطار والترتيبات المؤقتة **Notification and Transitional Arrangements**: يقوم الأعضاء، خلال 90 يوما من بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية بإخطار مجلس تجارة البضائع بكل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي يطبقونها ولا تتمشى مع أحكام هذا الاتفاق ويتم الاخطار عن كل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ذات التطبيق العام أو الخاص مع سماتها الرئيسية بالنسبة لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تطبقها سلطة تقديرية يتم الاخطار عن كل تطبيق محدد. أما المعلومات التي تمس المصالح التجارية المشروعة لمنشآت بعينها فليس من الضروري الكشف عنها؛

• الشفافية **Transparency**: يؤكد الأعضاء التزامهم المتعلقة بالشفافية بالنسبة لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ويقوم كل عضو بإخطار الأمانة بالمطبوعات التي يمكن أن توجد فيها

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، بما فيها التدابير التي تطبقها الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية؛

• لجنة تدابير الاستثمار المتصل بالتجارة: **Committee on Trade-Related Investment Measures** تنشأ لجنة معنية بتدابير الاستثمار المتصل بالتجارة ( يشار إليها في هذا الاتفاق باسم "اللجنة") مفتوحة أمام كل الأعضاء وتنتخب اللجنة رئيسها ونائب رئيسها ، وتجتمع مرة على الأقل كل سنة ، أو بناء على طلب أي عضو ، وتضطلع اللجنة بالمسؤوليات التي يعهد إليها بها مجلس تجارة البضائع ، وتتيح للأعضاء فرصة التشاور بشأن أي مسائل تتعلق بسير وتنفيذ هذا الاتفاق، كما تراقب اللجنة سير وتنفيذ هذا الاتفاق وترسل تقريراً سنوياً عن ذلك إلى مجلس التجارة في البضائع؛

• مراجعة مجلس التجارة في البضائع **Review by the Council for Trade in Goods**: يقوم مجلس تجارة البضائع، في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ بدء سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بمراجعة سير هذا الاتفاق، ويقترح على مؤتمر الوزراء عند الاقتضاء تعديلات على نصه، وينظر المجلس أثناء هذه المراجعة ما إذا كان من الضروري استكمال الاتفاق بأحكام عن سياسة الاستثمار وسياسة المنافسة.

4. إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية ضمن إطار الاتفاقية وخارج إطارها:

1.4. إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية **Committee on Trade-Related Investment Measures** وقد حددت الاتفاقية معنى الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها الدول على الإستثمارات الأجنبية المراد دخولها إلى إقليمها التي تنطوي على تشويه وتقييد حركة التجارة الدولية، فيتكون مصطلح إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من قسمين:

القسم الأول: خاص بإجراءات الاستثمار **investment measures** ويقصد بها مجموعة الإجراءات المنظمة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحركة رؤوس الأموال الدولية.

القسم الثاني: يتعلق بالإجراءات المتصلة بالتجارة **trade related**

رأت بعض الدول -خصوصاً المتقدمة- بأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعدّ مشابهة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء تلك الإجراءات كونها:

- تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير كفاء؛

- كون هذه الإجراءات تعدّ مخالفة لقواعد اتفاقية "الجات".

تقضى اتفاقية إجراءات الاستثمار المنبثقة عن جولة أوروغواي بعدم فرض شروط على الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى تقييد أو تشويه التجارة الدولية، حيث يحدد هذا الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر في التجارة، والمقصود هنا الشروط التي تضعها الدولة على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل داخل النطاق الجغرافي لسلطتها، وهذه الإجراءات تتضمن قيوداً على التجارة العالمية وتلحق بها تشوهات كونها منافية بالأساس لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

كما يقرر الاتفاق كذلك الأخذ في الاعتبار، في وقت لاحق، ماذا يجب استكمال له لأحكام حول سياسة الاستثمار والمنافسة بصورة موسعة أكثر، ولقد تمثلت أهداف إجراءات هذه الاتفاقية في إزالة كافة الضوابط والإجراءات السيادية للسياسة الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقليص سلطة الدولة ودورها لصالح حرية المستثمر الأجنبي في التوطن الاستثماري على المستوى المكاني والزمني والتصرف في العوائد وقد نص الاتفاق على تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة المتمثل في تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية و الاستثمارات الأجنبية ومبدأ الشفافية الذي يلزم الدول الأعضاء بالإعلان عن كافة تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

تشمل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتسق مع الحظر العام للقيود الكمية والتدابير التي تكون ملزمة أو قابلة للإنفاذ بمقتضى القوانين المحلية أو القواعد الإدارية أو التي يكون الالتزام بها ضرورياً للحصول على ميزة ما والتي اعتبرت جملة من النقاط مخالفة لمبادئ (الغات) ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء إلغاؤها باعتبارها لا تتماشى مع الالتزام بتعميم مبدأ المعاملة الوطنية، وتتمثل إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والتي اعتبرت لا تتماشى مع مبادئ الغات فيما يلي (أبودوح، 2003، صفحة 85):

أ/ استيراد المنشأة الاستثمارية للمنتجات المستخدمة في إنتاجها المحلي بكميات تتناسب مع حجم أو قيمة الإنتاج المحلي الذي تصدره.

ب/ استيراد المنشأة الاستثمارية للمنتجات المستخدمة في إنتاجها المحلي بما يتناسب مع مدفقات العملات الأجنبية التي تحققها.

ج/ قيام المنشأة بتصدير منتجاتها أو بيعها بغرض التصدير مع تحديد منتجات بعينها، أو تحديد حجم أو قيمة المنتجات المصدرة، أو تحديد الصادرات كنسبة أو حجم من قيمة إنتاجها المحلي.

أما الإجراءات التي يكون الالتزام بها ضروريا للحصول على ميزة معينة مثل: اشتراط شراء المؤسسات الاستثمارية أو استخدامها لمنتجات محلية المنشأ، أو من أي مصدر محلي سواء تضمن ذلك شراء منتجات معينة، أو أن تمثل المدخلات المحلية نسبة معينة إلى المنتج محليا.

ب/ اشتراط أن تقتصر المنشأة الاستثمارية على شراء أو استخدام كميات معينة من المنتجات المستوردة تمثل نسبة من حجم أو قيمة المنتجات المصنعة المحلية التي سوف تصدرها.

#### 2.4. إجراءات الاستثمار من حيث علاقاتها بالتجارة الدولية إلى نوعين:

النوع الأول: ويتضمن إجراءات الاستثمار وثيقة الصلة بالتجارة الدولية، ويأتي في مقدمتها ما يلي:  
أ- الإجراء الخاص بشرط المكون المحلي: والذي بموجبه تشترط الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورة قيام المستثمر الأجنبي باستخدام قدر معين من مستلزمات الإنتاج من السوق المحلي، وقد يكون هذا القدر في صورة نسبة مئوية من قيمة الإنتاج النهائي أو في صورة مطلقة. ومما لا شك فيه أن هذا الشرط يعوق الاستيراد من ناحية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى.

ب- الإجراء الخاص بشرط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات: وبمقتضى هذا الشرط تقوم الدولة المضيفة بوضع عراقيل أمام الاستيراد من الخارج على أن يكون (في حالة الضرورة) في حدود نسبة معينة من الصادرات، أو ألا يكون الاستيراد أكبر من الصادرات بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

ت- الإجراء الخاص بشرط حدود التصدير: إذ تشترط الدولة المضيفة ضرورة قيام المستثمر الأجنبي بتصدير نسبة، أو قيمة أو كمية معينة من المنتجات النهائية إلى الخارج من أجل جلب العملات الأجنبية إلى الدولة، وقد ينطبق هذا الشرط على منتجات معينة دون غيرها.  
ث- الإجراء المتعلق بشرط توازن العملات الأجنبية: حيث يتم تقييد واردات المنشأة لمنتجات معينة تستخدم في إنتاجها أو ترتبط به، في ضوء العملات الأجنبية التي تحصل عليها المنشأة، وبحيث يتم المحافظة على التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة للعملات الأجنبية.

النوع الثاني: يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتصل بالتجارة الدولية ولكن بشكل غير مباشر ومع ذلك فهي تزاوّل تأثيرات عليها وأن كانت غير مباشرة ومن أمثلة هذا النوع من الإجراءات:

- شروط الملكية المحلية

- الشروط الخاصة بالعمالة وخلق فرص عمل جديدة.

#### 3.4. خصائص إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS): تتميز بما يلي:

تميل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى التركيز في صناعة محددة مثل صناعة السيارات الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة البرمجيات بالرغم من ذلك فإن اللوائح والنظم المتعلقة بإجراءات لاستثمار تكون قابلة للتطبيق على كل الصناعات في عدد كبير من الدول يهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة زمنية معينة ابتداء من تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة: (حسن خضر، صفحة 2)

• سنتين للدول المتقدمة؛

• خمس سنوات للدول النامية مع جواز التمديد؛

• سبع سنوات للدول الأقل نموا مع جواز التمديد.

#### 4.4. نقائص الاتفاقية: تمثلت في النقاط التالية:

- معالجة الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاءت ضعيفة وغير متوازنة وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فالاتفاق اقتصر على تناول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فقط، كذلك فإن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية؛

- لم يتناول إتفاق "الترميز" موضوعات هامة في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من منظور الدول النامية، كالسياسات الإستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلّة بشروط المنافسة من جانب هذه الشركات ففي الوقت الذي حظر فيه إتفاق الترميز عددا من إجراءات الإستثمار التي تتخذ في الغالب بواسطة الدول النامية و إعتبارها مشوهة للتجارة، إل أن الإتفاق لم يتضمن أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة و المنافية للمنافسة؛



- اتفاق "الترميز" يحظر على حكومات الدول الأعضاء قيامها بفرض إجراءات أو تدابير استثمار تتعارض مع مبادئ وأحكام الجات فيما يتعلق بالالتزام بمعاملة الاستثمارات الأجنبية بنفس معاملة الاستثمارات الوطنية فيما يتعلق بالحظر العام للقيود الكمية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير وغيرها؛
- إن اتفاق TRIMS ينطبق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء فقط وبالتالي فهو ينطبق على حوافز الاستثمار ولا على قيود ممارسة النشاط وهي الباعث الرئيسي كما سبق ذكره لغرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء والتي حظرتها الاتفاق ونخلص مما تقدم إلى أن اتفاق الترميز يكن قد ركّز على النتائج فقط بدلا من استهدافه للأسباب الرئيسية لتشويه حرية التجارة والمنافسة.
- على الرغم من أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تعدّ هي الضمانة للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال التي تفرضها الشركات دولية النشاط إلا أن الدول النامية قد لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل في المستقبل 'حيث المنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشرة سوف تقلل من أهمية تلك الإجراءات والتدابير؛
- من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الاتفاقية تحضر القيود التجارية التي تؤثر على الاستثمار، ولكنها لا تتضمن أي معالجة للتدمير المحتمل للتجارة والناجم عن أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم فإن اتفاقات التجارة المرتبطة بالاستثمار تضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن هذه الاتفاقية لم تعالج بصفة مباشرة العلاقات التجارية بين الشركة الأم وفروعها؛
- ومن أهم تدابير الاستثمار التي هي مثار للجدل حتى الآن في منظمة التجارة العالمية هي فرض الدول على المستثمر استخدام قدر معين من المدخلات المحلية في الإنتاج اشتراط المبيعات المحلية، واشتراط التصنيع، ووضع اشتراطات بشأن الترخيص ووضع قيود على تحويلات العملة الأجنبية وغيره.

## 5. الآثار المحتملة لاتفاقية TRIMS على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

### 1.5. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

تتوفر الجزائر على موارد طبيعية ومالية ضخمة تدفع العديد من الشركات الأجنبية على الاستثمار بها حيث أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في زيادة من سنة

لأخرى وهذا راجع لتحسن المناخ الاستثماري، والجدول رقم 01 يوضح حجم هذه التدفقات في الفترة 2010-2015

لقد حققت الجزائر خلال السنوات 1990-2008 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة 1993-1995 بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي (ناجي بن حسين، 2009، صفحة 59).

أما خلال الفترة 1996-2000 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جذابة للاستثمار في القطاعات الأخرى، وخلال سنة 2001 وبعدها أين تم تعديل بعض قوانين الاستثمار لتشجيع وجذبه أبرزها الأمر 03/01 وما انطوى عليه من إعفاءات ضريبية فتميزت بارتفاع ملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001.

يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الهام والحيوي لتدفق رأس المال، لذا سعت الجزائر منذ توجهها إلى اقتصاد السوق إلى تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية دافعة بذلك قاطرة التنمية الاقتصادية رافع نسبة النمو الاقتصادي، إن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر شهد تطورا خلال السنوات الأخيرة بالرغم من تطبيق قاعدة 51/49 لم يحد من تدفق هذه الاستثمارات، ففي وقت مضى قبل 4 سنوات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر لم تتعد 500 مليون دولار انتقلت إلى 2.6 مليار دولار سنة 2011. وفي الجدول رقم 02 يورد لنا بعض الدول المستثمرة في الجزائر وعدد مشاريعها وحجم استثماراتها.

من خلال الجدول نلاحظ أن الترتيب تم على أساس التكلفة الاستثمارية للمشروعات حيث حلت الإمارات واسبانيا وفرنسا على التوالي في المراتب الثلاثة الأولى تلتها فيتنام وسويسرا ومصر، وفي القائمة عشرون دولة أخرى منها العربية كقطر في المرتبة 11 والسعودية في المرتبة 15 وليبيا والمغرب في المرتبتين 24 و30 على التوالي، وبلغت حصة الإمارات واسبانيا وفرنسا نحو

43 % من الإجمالي. كما يقدر عدد المشروعات بـ 375 مشروعاً يتم تنفيذها بتكلفة تجاوزت 68مليار دولار وتوظف أكثر من 93.000 عامل، وهذا ما يبرهن على تحسن كبير في المناخ الاستثماري في الجزائر.

2.5. الآثار المحتملة لاتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

أمام التحرير الدولي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وجدت الجزائر نفسها أمام إجراء العديد من التعديلات التشريعية على قانون الاستثمار، فمثلاً سنة 2001 تم تعديل قانون الاستثمارات من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب في محاولة التأقلم مع اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تسهياً للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة كما هو معلوم فإنه يترتب عن اتفاق TRIMS التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف مبادئ "الجات"، وذلك من أجل تخفيف القيود المفروضة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري وبالتالي فإنه من المتوقع أن يترتب على تنفيذ هذا الاتفاق زيادة ونمو حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ومن ثم تزايد نصيب الجزائر بصفة عامة في التدفقات الإجمالية لهذا الاستثمار على المستوى العالمي، فضلاً عما يؤدي إليه تنفيذ هذا الاتفاق أيضاً من توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في حال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، لاسيما وأن الاتجاهات السائدة في الوقت الراهن والمتمثلة في التوسع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق وانتشار برامج الخصخصة للمشروعات العامة علاوة على التنافس بين الدول النامية في مجال منح الحوافز والمزايا والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر وهذه كلها سياسات مشجعة وتساهم في خلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- يتمثل أثر الاتفاق في جانبين:

● وجود إمكانات استثمار خصبة في الجزائر وتوفرها على إمكانات الإنتاج، ووجود سوق

استهلاكي كبير؛

● قد تضعف الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية القطاع الوطني وتخرج الصناعة

الجزائرية من السوق، وهذا لقدرة الشركات العالمية على الدعاية وتحمل الخسارة الانتقالية

ومن ثم فرض نفسه في السوق، وهو ما يستدعي وضع قواعد تحديد مجالات الاستثمار مع التقييد باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو تحدي كبير مع إمكانية استغلال الاستثناءات الممنوحة؛

● لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية وإضافة مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية مع المجهودات التي بذلتها الجزائر وسعها إلى الانفتاح على السوق العالمي جلبت حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بتقديم إعفاءات جمركية وضريبية ومزايا وتحفيزات أخرى هذا ما جعلها تحقق تدفقات مهمة نوعا ما خاصة في الفترة ما بعد الإصلاحات.

- يؤدي الاتفاق إلى تغيير في التشريعات الناظمة، فقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إجراء تعديلات في قوانينها التشريعية، ففي عام 2001 تم إعادة النظر في قانون الاستثمار بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20-08-2001 (الجريدة الرسمية، 2001)، من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب وبذلك التأقلم مع اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بغرض تسهيل إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

## 6. خاتمة:

في الختام نقول أنه بغض النظر عما جاءت به اتفاقية التدابير المتصلة بالتجارة (TRIMs) من محظورات على بعض السياسات الحمائية للدول في مواجهة تدفق الاستثمارات الأجنبية، نجد أن هذه الاتفاقية حظرت أنواع محددة من التدابير ولكنها لم تمنع الدول من حقها في فرض شروط على الاستثمارات الأجنبية مثل متطلب الأداء التصديري كشرط للاستثمار، كما أنها لم تحظر على الدول الإصرار على ضرورة تملك المستثمرين المحليين نسبة معينة من رأس المال أو إلزام المستثمرين الأجانب بجلب التكنولوجيا الحديثة وإجراء الأبحاث والتطوير في الدولة المضيفة للاستثمار كما أن هذه الاتفاقية كانت قاصرة من حيث أنها لم تبحث في كافة قضايا الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسيات عن الامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب، وتعتبر الدول النامية أن إلغاء القيود على الاستثمارات مطلب موجه إلى الدول النامية دون غيرها حيث تطالب بإعادة صياغة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، حيث تعتبر أن تحرير الاستثمارات وعودة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية

مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999...). وهذه المخاطر يمكن رصدها في النقاط التالية:

- مخاطر تعرض البنوك للأزمات؛
- مخاطر التعرض لهجمات المضارب المدمرة؛
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج؛
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية؛
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

فالجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل محاولة او كل ارادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر هي حاليا تسعى حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه، وهذا كله تمهيدا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، التي ستساهم اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مقابل ستخسر موردا ماليا (الرسوم الضريبية والجمركية) كان موجهًا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

## 7. قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية. (20 08، 2001). العدد 47. الجزائر.
- حسن خضر. (بلا تاريخ). الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المنظمة العالمية للتجارة -برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها-. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- خليفة مهدي وبن زيان نبيلة. (2001). واقع الاستثمار في الدول النامية- حالة الجزائر -. الجزائر.
- دافيد وايلس. (1998). التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- عبد السلام أبو قحف. (2001). نظريات التدويل. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد السلام أبو قحف. (2003). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد السلام أبو قحف. (بلا تاريخ). إدارة الأعمال الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عيسى محمد الغزالي. (بلا تاريخ). الاستثمار الاجنبي المباشر. مجلة جسر التنمية، صفحة 16.
- محمد عمر حماد أبو دوح. (2003). منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، العدد 31.

### باللغة الأجنبية:

- Bernard, R. (1997). Economie Financier International. Paris: EDPUF.
- Hermes, N., & Lensink, R. (n.d.). Foreign direct investment. development and economic growth.
- inflow capital and growth. (JOUN2001).
- Investment, W. (2002). World Investment Report. United Nations.
- mishra, D. (2001, 06). inflow capital and growth. finance and development.
- UNCTAD. (1999). Scope and Definition. New York USA.

### 8. ملاحق

الجدول رقم 01: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في الفترة (2010-

2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
587-	1507	1693	1499	2580	2301	حجم الاستثمار. أ.م (مليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2016، ص 213

الجدول رقم 02: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003/01 و2015/05

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الامارات	25	26	11.561	15.280
02	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
03	فرنسا	62	81	10.011	5.950
04	فيتنام	2	2	1.999	4.743
05	سويسرا	7	12	5.874	4.538
06	مصر	9	11	7.350	4.178
07	المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
08	الولايات المتحدة	31	34	3.210	3.303
09	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.417
	أخرى	119	146	30.498	13.348
	الإجمالي	306	375	93153	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015.

الكويت، 2015، ص 118، بتصرف